مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

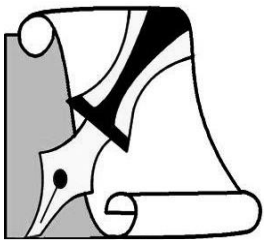

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الفلسطينيون بين الهجرة الطوعيّة والجبريّة

1 – مدخل:

لأكثر من 76 عاماً، قام كيان الاحتلال الصهيوني بتهجير مُجتمعات فلسطينية بأكملها قسراً، وهدم مئات الآلاف من منازلها، مُتسبّباً بصدمة ومعاناة إنسانية مروعة. ولا يزال ما يزيد عن 6 ملايين فلسطيني لاجئين. واليوم، ما لا يقل عن 150 ألف آخرين مُعَرّضون لخطر حقيقي بفقدان منازلهم.

لقد وضَعت "إسرائيل" القوانين والسياسات والمُمارسات التي تضطهد الشعب الفلسطيني عمداً، وتعمل على ضمان الهيمنة الإسرائيلية اليهودية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك مُصادرة الممتلكات، وقوانين وسياسات التخطيط العنصري التي تجعل من المستحيل على العديد من الفلسطينيين بناء منازلهم، بالإضافة لتسيير أوامر الهدم الجماعي للمنازل الفلسطينية التي بُنيت بدون ترخيص، علمًا أنّ هذه التراخيص مستحيلة ويتم رفضها بشكل دائم. والفصل العنصري جريمة ضدّ الإنسانية، وتُرتكَب بقصد محدّد، وهو الحفاظ على نظامٍ قاسٍ لهيمنة مجموعة عِرقيّة واحدة على أخرى. وبشكل أسبوعي، تقوم السلطات الإسرائيلية بتهجير الفلسطينيين من خلال عمليات منع سُبل العيش والهدم وتعمّد الإضرار بكرامة الفلسطينيين، ومنحهم مكانة إنسانية أدنى من اليهود الإسرائيليين.

2 – التهجير في الاستراتيجية الصهيونية:

تشكّل مخطّطات حكومة بنيامين نتنياهو الشوفينية لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية، امتدادًا طبيعيًّا لاستراتيجية «الترانسفير»، أو الترحيل القسري الجماعي، التي انتهجها الاحتلال الصهيوني منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وقد تبنّى الآباء المؤسّسون للحركة الصهيونية هذه الاستراتيجية باعتبارها السبيل الأمثل لبلوغ حلم إقامة دولة يهودية خالصة على ما يُسَمّى "أرض إسرائيل الكاملة"؛ والحل الأنجع، لما كان يُعرف، حينها، «المعضلة العربية»، المتمثّلة في وجود أعداد غفيرة من العرب الذين يسكنون تلك الأرض منذ زمن بعيد. وتبدّى هذا التوجّه في أدبيّات مؤسّس الصهيونية السياسية الحديثة، تيودور هرتسل، ومن سار على دَربه، وصولاً إلى بن جوريون، أوّل رئيس وزراء لإسرائيل، والذي قنّن وأسّس للترحيل المُمنهج للفلسطينيين، عبر

بلورة مشروع التهجير عام 1937، الذي استقى منه المستوطنون الصهاينة مصطلح «الترانسفير»، عام 1948، لوصف ما بات يُعرف لاحقًا بالتطهير العِرقي.

في السياق، رأى عالم الأنثروبولوجيا الإسرائيلي، جيف هالبر، " أن الصهيونية بوصفها حركة استعمارية استيطانية، ما هي إلّا قصة تهجير للسكّان العرب الأصليّين من فلسطين، توطئة لسلبهم أراضيهم. فلقد جاء الصهاينة إلى فلسطين بقصد تحويلها من دولة عربية إلى دولة يهودية إسرائيلية صافية. ونتيجة لعمليات التهجير وقضم الأرض، التي انتهجتها الحركة الصهيونية، بشكل مُمنهج منذ 125 عامًا، اضطرّ سبعة ملايين فلسطيني للعيش كلاجئين خارج أراضيهم، بينما يقبع ستّة ملايين آخرون داخلها، تحت الحصار والاضطهاد، في مناطق محدودة وفقيرة . وبعد أن عرف العالم أنّ أرض فلسطين ليست صحراء خالية، وأن شعباً عربيًّا يقطنها، لجأ الصهاينة إلى تبرير استيلائهم عليها حضاريًّا، عبر اعتماد نظرية «الفراغ الحضاري»، التي تبنّاها الاستعمار الغربي، بمختلف مضامينها العنصرية. ومن ثمّ، زعموا أن شعب فلسطين يتذيّل ركْب الحضارة والرقي، بما يستوجب احتلالًا صهيونياً لتشييد نموذج حضاري في بيئة بدويّة. ففي كتاب «دولة اليهود»، ادّعى هرتسل أن أرض إسرائيل هي "وطن اليهود التاريخي الذي يجب أن يشكّل جدارًا عازلاً لحماية الحضارة الغربية من تهديد الهمجيّة". وتوسّلاً لنزع الشرعية عن الوجود العربي في فلسطين، اعتبر زعماء الحركة الصهيونية عرب فلسطين حفنة من المُهمّشين البدائيين، والغُزاة المحتلّين لـ"أرض الميعاد". وبإيعاز صهيوني، تم تضمين ذلك التصوّر الزائف في ثنايا «تصريح بلفور» عام1917؛ حيث دعا إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، دون أن يأتي على ذكر المواطنين العرب، الذين اعتبرهم «طوائف غير يهودية»، أقرب إلى أقليّة هامشيّة مُنعدمة الهويّة والكيان.

وفي مسعى لتسويغ التهجير القسري للفلسطينيين، توراتياً، زعَم أساطين الفكر الصهيوني أن أرض فلسطين وهَبها الله إلى نبيّه إبراهيم؛ لكن ولَده إسماعيل اغتصبها من أخيه إسحاق. وبناءً عليه، اعتبروا ساكنيها العرب غُزاة مُغتصبين؛ ومن حق اليهود اعتماد السبل الكفيلة باسترجاع أرضهم منهم. وانطلاقاً من هذه المُقاربة الدينية الزائفة، عمَدت الجماعات الصهيونية إلى استقدام أكبر عدد ممكن من يهود العالم، بموازاة تخيير الفلسطينيين ما بين الإبادة أو التهجير، حتى يتحقّق الحلم الصهيوني بإقامة الدولة العبرية اليهودية الخالصة على أرض فلسطين بأكملها.

ديموغرافياً، عَمَد الصهاينة الأوائل إلى تجاهل وجود الشعب الفلسطيني على أرضه العامرة، ورسموا مشهدًا كاذباً لفلسطين باعتبارها صحراء خاوية، تنتظر المُعَمّرين اليهود. وفي خطب هرتسل أمام المؤتمرات الصهيونية الستّة، كما في كتابه المُعَنون «دولة اليهود»، لم يَرِد أي ذكر للسكّان الأصليين العرب، سوى مرّة واحدة؛ الأمر الذي أسّس للفرية التي استعارها الأديب الإنجليزي الصهيوني، إسرائيل زانغويل، عام 1882، من تيّار «الصهيونية المسيحانية»، واللورد شافتسبري، ثم أورَدها في مقال نشرته مجلة «نيو ليبرال ريفيو» عام 1901، ومفادها ان «فلسطين أرض بلا شعب ينبغي أن تُعطى لشعب بلا أرض». وكانت فكرة «الأرض الخالية» تعني، في نظَر زانغويل، أن سكّان فلسطين هم «أشباه بدو» لا يمتلكون أية روابط ثقافية أو قومية، تربطهم بالأرض التي يسكنونها. وهو ما يُيَسّر عمليات رحيلهم عن هذه الأرض، أو تهجيرهم منها عنوة. وخلافًا للسرديّة الصهيونية، التي تزعم أن مئات الآلاف من الفلسطينيين تركوا أراضيهم طوعًا، أو بدعوات من الجيوش العربية التي دخلت فلسطين، في مايو/أيار 1948، أو بإيعاز من الإذاعات العربية، قدّم بني موريس، وهو من تيّار المؤرّخين اليهود الجُدد، سرديّة جديدة بهذا الصدد. واستنادًا إلى وثائق إسرائيلية رسمية أُفرج عنها مؤخّرًا، توصّل إلى أن الفظائع التى اقترفتها عصابات الهاغاناه وإتسل (إرغون)، كانت سبب ذلك التهجير. كذلك، أثبت مؤرّخون، مثل: وليد الخالدي، نور مصالحه، وإيلان بابه، أن ترْك الفلسطينيين أراضيهم جاء نتيجة ترهيب وإرغام، رسَمت ملامحهما خطّة صهيونية دموية، أشرف عليها بن غوريون، وعُرفت باسم الخطّة «د» أو «دالت». وهي التي استغرق تنفيذها نحو ستّة أشهر، ونجَم عنها «النكبة الأولى»، إثر ترحيل نحو 800,000 فلسطيني إلى خارج أرضهم. وانطلاقًا من تعاطيه مع الفلسطينيين باعتبارهم «البطن الرخو» التي يتم على حسابها تهيئة الأجواء لاستقبال المُهاجرين اليهود الجُدد، أمعَن الاحتلال في تضييق الخناق على الوجود العربي بالمدن المختلطة، عبر هدم البيوت ومصادرة الأراضي، بذريعة "المنفعة العامّة" أو "منفعة الجمهور". وفيما تتفاقم الأوضاع في قطاع غزة لحدّ الكارثة، تُواصل حكومة الاحتلال بدون كلَل جهودها الرامية إلى تهجير الفلسطينيين من بيوتهم وتجريدهم من أرضهم.

من ناحية أخرى، ارتكز مشروع التهجير الصهيوني للفلسطينيين على دعمٍ دولي. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 1937، أرسلت بريطانيا لجنة تحقيق برئاسة اللورد بيل، والتي أصدرت تقريرًا يُشرعن عمليات إجلاء الفلسطينيين عن أراضيهم وبيوتهم. وفي عام 1942، طالب برنامج مؤتمر بلتيمور بنيويورك، بفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإقامة مستوطنات على الأراضي التي لم يحتلّها الصهاينة بعد. وما كادت الحرب العالمية الثانية تضع

أوزارها، حتى حصلت الحركة الصهيونية على «تصريح بلفور أمريكي» لتأييد تهجير الفلسطينيين خارج وطنهم. وقبل أشهر من القرار الأممي بتقسيم فلسطين عام 1947، كان الصهاينة قد أتَمّوا استعداداتهم العسكرية لتنفيذ مُخَطّط التهجير القسري للفلسطينيين، بدعم وتواطؤ من بريطانيا وأمريكا. وبعد احتلال غزة عام 1967، طَرَح نائب رئيس حكومة الاحتلال حينها، يغآل ألون، مشروعًا لنقل بعض قاطنيه إلى عريش مصر؛ لكن القاهرة أجهضته. وفي أعقابه، دعَم السيناتور الأمريكي إدوارد كينيدي خطّة لتوزيع 200 ألف لاجئ من قطاع غزة حول العالم. وفي سنة 1971، طرَح قائد المنطقة الجنوبية بجيش الاحتلال، أريئيل شارون، مشروعًا لاقتلاع 12 ألف لاجئ من مخيّمات القطاع، وتوطينهم في صحراء سيناء. بَيْد أن مصر تصدّت له. وفي أكتوبر/ تشرين الثاني 2024، أصدرت وزارة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تقريرًا يقترح ترحيل سكّان غزة إلى سيناء، مع إقامة منطقة عازلة بعمق عدّة كيلومترات على الحدود المصرية – الإسرائيلية. ودعا التقرير واشنطن وحلفاءها الأوروبيين للضغط على مصر للموافقة، مقابل مساعدات مالية. واقترح التقرير أيضاً توفير السعودية سلّة دعم، وتخصيصها ميزانية لتمويل نقل الفلسطينيين، الرافضين للإقامة بسيناء، إلى دول أخرى تقبل استيعابهم وتوطينهم. على صعيدٍ موازٍ، تشهد الضفة الغربية عمليات تهجير داخلي. فبدعمٍ من جيش الاحتلال، تقوم ميليشيات المستوطنين المسلّحين بإجبار أعداد هائلة من المُزارعين ورُعاة الأغنام الفلسطينيين على ترك أراضيهم ومَزارعهم في المنطقة (ج)، خصوصًا في القرى والخِرب الواقعة على السفوح الشرقية لجبال رام الله، وفي جبال محافظة الخليل. وبحسب منظمة «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية، اضطرّ قاطنو 13 تجمّعًا سكنيًّا فلسطينيًّا على الفرار، إثر تعرّضهم لهجوم المستوطنين، منذ عملية طوفان الأقصى. لكن إلى جانب الصمود الفلسطيني الأسطوري، ساعدت صلابة الموقفين المصري والأردني على إجهاض مخطّط حكومة نتنياهو لتهجير الفلسطينيين من غزة والضفة. فبينما اعتبره الرئيس الفلسطيني أبو مازن، «نكبة ثانية»، ارتآه العاهل الأردني بمثابة إعلان حرب. أما الرئيس المصري السيسي، فحذّر من أن تُفضي تصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار، إلى تقويض فرص إقامة الدولة الفلسطينية، والزج بمصر و"إسرائيل" في أتون الحرب.

3 – جريمة حرب:

عادت فكرة التهجير والترحيل التي تُمثِّل هاجساً فلسطينياً وعربياً، وفرصة وحلماً للاحتلال الصهيوني، لتُطرَح مرّة أخرى على طاولات السياسيين والمحلّلين مع تطوّر المعركة على الأرض في غزة، إثر عملية طوفان

الأقصى، خاصة أن الاحتلال وضع لحملته العسكرية هدفاً بعيداً، هو القضاء على حركة حماس ووقف "التهديد" القادم من غزة؛ وهو ما يعني فعلياً تطبيق سياسة "الأرض المحروقة" من أجل السيطرة على القطاع الذي يتكوّن على أقل تقدير من "طابقين"، أحدهما فوق الأرض والآخر تحتها. وعلى الرغم من كون عملية التهجير تواجه مجموعة من التحديات على الأصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية، فإنها تظل في نظَر "إسرائيل" الخيار الأفضل على المدى الطويل، حيث يرى الاحتلال أن نموذج السلطة الفلسطينية، مع أنه "يمكن احتماله"، خيار لم ينجح تماماً، كما توضح تجربة "حفظ الأمن" في الضفة. كما أن نموذج التخلّي عن الاحتلال ومغادرة الأراضي، كما حدَث في غزة عام 2005 ، لم ينجح أيضاً، ما يُبقي خيار التهجير والترحيل خياراً أخيراً ومُفَضَّلًا للجانب الإسرائيلي. لكنّه خيار يواجه عوائق على ثلاثة مستويات رئيسة:

– أوّل هذه العوائق، من وجهة نظر الاحتلال، هو التحدّي الدبلوماسي العالمي، وهو يتعلّق بتأثير هذه الخطوة على شرعية "إسرائيل" ومكانتها الدولية. فقد اكتسبت "دولة" الاحتلال في مطلع تسعينيات القرن الماضي شرعية لم تحزها سابقاً، وذلك بعد مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاق أوسلو عام 1993، حيث كانت هناك مجموعة كبيرة من الدول التي رَبطت اعترافها بدولة الاحتلال بتوصّلها والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق سلام؛ أي أن جزءا لا يتجزّأ من شرعية دولة الاحتلال نابع من وجود وقيام دولة فلسطينية، أو الوعد بذلك في أدنى الأحوال. وبهذا، فإن "إسرائيل"، عند التفكير في مشروع التهجير الذي يعمل على تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء مشروع الدولة، فإنها تُغامر بحجم شرعيتها الدولية. ويزداد هذا التحدّي تبعاً للطريقة التي تتّبعها في دفع الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم. وفي الوقت نفسه، فإن أي عملية تهجير واسعة لا بدّ لها من حَملات سياسية وإعلامية كبيرة وممتدّة لإقناع الرأي العام العالمي بها، وبأنها الحلّ الوحيد المُتبقّي لـ"استقرار المنطقة" بحسب المزاعم الإسرائيلية؛ وهي العملية التي يأمل قادة الاحتلال أن تُفضي إلى بناء دولة يهودية مُوَحّدة على كامل الأرض الفلسطينية (أرض إسرائيل الكاملة). وعموماً، يبدو هذا عَرْضاً صعب الترويج، خصوصاً من حكومات يمينية يُنظَر إلى توجهاتها على أنها نابعة من نزَعات دينية متطرّفة أكثر من كونها توجّهات سياسية "عقلانية"؛ وهو ما يُصَعّب عملية اتصال دولة الاحتلال مع العالم.

العائق الثاني ذو طابع إقليمي، وهو يتعلّق بمواقف دول الجوار من الخطّة الإسرائيلية. فقد واجهت دول المنطقة هجرات فلسطينية عدّة مرّات، وراهنت في فترات معيّنة على إمكانية قَلب ميزان القوى والصراع عن طريق المواجهة، وفي فترات أخرى على اتفاقيات سلام قد تؤدّي إلى تسوية ما من أجل عودة اللاجئين، أو على الأقل

إقامة الدولة الفلسطينية بمَن فيها من سكّان؛ وهو ما أثبت فشله طوال العقود الماضية. بل على العكس؛ فقد استمرّت "إسرائيل" بإرسال رسائل مفادها أنها مستمرّة بالتوسّع والسيطرة على الأراضي وضَمّها. وهذا الواقع دفَع الدول العربية المحيطة بفلسطين، وعلى رأسها الأردن ومصر، إلى اتخاذ مواقف بدَت في صيغتها السياسية والإعلامية حازمة بخصوص تهجير الفلسطينيين، إذ سيُمثِّل ذلك من وجهة نظرها انتهاكاً لأمنها القومي، وشهادة وفاة رسمية لمشروع الدولة الفلسطينية، ممّا سيولّد تغيّرات جيوسياسية كبيرة في الإقليم، ويفتح الباب أمام سؤال حَرِج بخصوص الحدود التي ستقف عندها توسّعات "دولة" محكومة بسلطة يمينية تؤمن بخارطة تتجاوز حدودها فلسطين بأكملها. ولذلك، يُمثِّل تهجير الفلسطينيين الى هذه الدول قضية سياسية واجتماعية واقتصادية مُرَكّبة، تضعها في تحدٍّ صعب أمام قدراتها وأمام مجتمعاتها. فبالنسبة لعمّان، يُعَدُّ تهجير أهل غزة إيذاناً بخطّة مُماثلة مع سكّان الضفة، الأكثر عدداً، والمُحاذية للأردن.

وفي هذا السياق، يجدر القول إن الأردن استقبل بعد لجوء الفلسطينيين عام 1948 و1967 أكثر من موجة هجرة أثّرت عميقاً على التركيبة الديموغرافية في البلاد، وعلى رأسها موجة هجرة العائدين من الخليج نتيجة حرب الخليج الثانية، ثم هجرات العراقيين والسوريين الناجمة عن تداعيات "الربيع العربي"؛ وهو ما وضَع عمّان أمام تحدٍّ اقتصادي واجتماعي وسياسي. وحتى ولو عمل العالم على حل الإشكال الاقتصادي الناتج عن أزمة اللجوء بتسويات معيّنة، إلّا أن أحداً لن يتمكن من حلّ الأزمة الاجتماعية الناتجة عن تهجير ذي صيغة دائمة. وبالنسبة لمصر، فإن تهجير الفلسطينيين من غزة نحوها قد لا يُشكِّل أزمة اجتماعية بشكل أساسي، نتيجة أن عدد سكّانها يقارب 10 أضعاف سكّان الأردن، ما يعني احتمالات تأثير أقل على البنية الاجتماعية؛ لكنه يعني تحدّياً أمنياً بشكل أساسي، واقتصادياً بشكل ثانوي. فتهجير سكّان غزة، المَعقل الرئيس للمقاومة الفلسطينية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، التي تضم فصائل مقاومة مسلّحة تُقَدّر أعدادها بعشرات الآلاف، ناهيك بمئات الآلاف من الحواضن الاجتماعية لهذه المقاومة، يعني أن مَعاقل هذه المقاومة سوف تنتقل بالتبعيّة إلى مصر، وتحديداً شبه جزيرة سيناء، ما يترك القاهرة أمام خيارين أحلاهما مُرٌّ من وجهة نظرها: فإما التدخّل بنفسها لقمع أي مقاومة فلسطينية مُحتملة من أراضيها، وإما المُخاطرة بتحوّل حدودها الشرقية إلى ساحة مشتعلة للصراع مع "إسرائيل"، ما يفتح الباب لنشوب حرب أوسع نطاقاً. يُضاف إلى ذلك، الأزمة التي ستُواجهها شرعية هذه الأنظمة أمام شعوبها إن هي سمحت بتصفية القضية الفلسطينية، خصوصاً أن الدور الذي يُطلب من هذه الدول ليس فقط استقبال المهاجرين، بل العمل على هندسة عملية الهجرة ومنع تبلور مقاومة جديدة؛ وهو دور يجعل هذه الدول شريكة

فعلياً في عملية التهجير. ونتيجة لذلك، فإنّ العديد من دول المنطقة أبْدَت مواقف واضحة تُعارض هذه الخطوة. وكان الموقفان الأردني والمصري أكثرها وضوحاً، حيث اعتبرا ضمنياً أي محاولة تهجير بمنزلة إعلان حرب عليهما، وهو ما يضع الاحتلال أمام تحدٍّ حقيقي مع محيطه الذي يُفترض أن يستقبل اللاجئين.

لقد تعرّضت أجيال كثيرة من الفلسطينيين، في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، لصدمة اقتلاعهم من أرضهم ومُصادرة ممتلكاتهم عدّة مرّات من دون أمَل في العودة إلى ديارهم، ما خَلّف جرحًا عميقًا في أنفسهم. وتُعَرّف عملية "نقل السكّان – ترانسفير" هذه بأنها "تهجير قسري لأشخاص معيّنين عن طريق الطرد الإجباري، أو من خلال القيام بأفعال قهريّة أخرى في المنطقة التي يتواجدون فيها بصفة مشروعة، وبدون أسس يجيزها القانون الدولي". وبحسب النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية، فإن "الترحيل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من جانب السلطة القائمة بالاحتلال بحق جزء من سكّانها المدنيين إلى أراضٍ أخرى تحتلّها، أو إبعاد أو نقل كل أو جزء من سكّان الأراضي التي تحتلّها إلى داخل هذه الأراضي أو خارجها. وعندما تنفّذ عمليات نقل السكّان وترحيلهم وتهجيرهم، بطريقة منهجية أو على نطاق واسع، أو كجزء من خطّة و/أو سياسة، فيُعَدّ ذلك جريمة ضدّ الإنسانية وجريمة حرب. وفي هذه الأثناء، يتعرّض مصير الفلسطينيين وقضيّتهم للخطر أكثر من أي وقت مضى. فقد حُرموا من أراضيهم، وتعرّضوا لانتهاكات مُمنهجة لحقوقهم الإنسانية في ظل احتلال وحشي مُجرم، يواجهون معه خطَر الإبادة الجماعية والمعاناة من الجوع والمرض والتشريد. وقد دعَت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي "إسرائيل" باستمرار إلى تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ ومع ذلك، لم تعترف "إسرائيل" حتى بحقّهم في العودة برغم القرارات العديدة المُلزمة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. وخلال الأشهر القليلة الماضية، زادت دول عديدة، من ضمنها حلفاء "إسرائيل"، قمعها للمُتظاهرين المؤيّدين للفلسطينيين، بذريعة مُعاداة السامية، وحَرَمت مؤيّدي حقوق الفلسطينيين من الحقّين في حريّة التعبير والتجمّع السلمي. وتكثيف "إسرائيل" لهجماتها العسكرية على مراكز الإيواء في قطاع غزة هو جزء من جهد مُعلن لتنفيذ خططها لتهجير سكّان القطاع قهراً، وإعطائهم الانطباع بأنه لا يوجد مكان آمن لهم للعيش فيه. وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إن الهجمات الإسرائيلية المتعمّدة على مراكز الإيواء في غزة تنتهك بشكل صريح قواعد القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي. ومن المُفترض أن تُعتبر مراكز الإيواء أماكن آمنة، وتتحمّل "إسرائيل" مسؤولية أمن من يلجؤون إليها. وبما أن معظم ضحايا هذه الهجمات هم من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فمن الواضح أيضًا أن الأساليب المُستخدمة لتنفيذ الهجمات تنتهك مبدأ التمييز وتفشل في مُراعاة معايير التناسب

والضرورة العسكرية. وأشارت المنظمات الحقوقية إلى أن الجيش الإسرائيلي هدّد بتصنيف سكّان مدينة غزة ومنطقتها الشمالية على أنهم "إرهابيّون" إذا لم يلتزموا بأوامر الإخلاء. وقال الأورومتوسطي إن ذلك يكشف عن تجاهل صارخ لمبدأ التمييز بين المُقاتلين والمَدنيين، وذكَر أن الفعل المحظور المتمثّل في شن ضربات عسكرية عمدًا ضدّ السكّان المدنيين الذين لا يُشاركون بشكل فعّال في الأعمال القتالية، يُعتبر جريمة حرب بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

في المقابل، وسّع الجيش الإسرائيلي هجماته العشوائية وعمليات التهجير القسري في جميع أنحاء قطاع غزة، ممّا دفع مئات الآلاف من النازحين إلى الاكتظاظ الشديد في مدينة رفح على الحدود مع مصر. واضطر المُهَجّرون إلى نَصْب الخيام في المناطق المفتوحة في محافظتي رفح وغزة الوسطى. علاوة على ذلك، فإنّهم غير قادرين على الحصول على المرافق والإمدادات الصحيّة الأساسية، ومُنتجات العناية الشخصية، ممّا أدّى إلى تفاقم انتشار الأمراض المُعدية، والتسبّب بكارثة صحيّة واسعة النطاق. وفي السياق، قالت منظمة العفو الدولية إن التهجير القسري لنحو مليوني فلسطيني، وتدمير ممتلكاتهم والبنية التحتية الخاصة بهم في قطاع غزة، يسلّط الضوء على سجل "إسرائيل" المروع في تهجير الفلسطينيين، ورفضها المستمر احترام حقّهم في تقرير مصيرهم والعودة لبلادهم.

4 – خصوصيّة غزة ومجتمعها:

إن جزءاً مهماً من عملية التهجير التي أتَمّتها العصابات اليهودية كان عملية الدعاية والتهويل بخصوص المذابح التي قامت بها، وهو ما دفع الفلسطينيين في كثير من الحالات إلى مُغادرة أراضيهم قبل أن يصلهم أفراد هذه العصابات الإجرامية. كما أن جزءاً من أسباب المُغادرة كان الاعتقاد بأنها ستكون هجرة مؤقّتة، وأن العودة ستكون قريبة مع هدوء الأوضاع. إلّا أن خبرة الفلسطينيين، وخصوصاً الذين هُجّروا في الماضي، تُثبت عكس ذلك؛ وهو ما حَوّل الفلسطينيين بحدّ ذاتهم إلى العنصر الأهم اليوم في إجهاض أي محاولة تهجير قبل أي معاملٍ آخر.

يضم قطاع غزة، وفقاً لإحصائيات الأونروا، قرابة 2.2 مليون فلسطيني، منهم نحو 1.7 مليون لاجئ؛ وهو ما يعني أن معظم أهالي غزة هم فلسطينيون عايشوا الهجرة بحدّ ذاتها، بما هي فعل ترك الأرض والممتلكات ومغادرتها، أو السياقات المعيشية الصعبة التي أنتجتها بعد ذلك. من هنا يجدر القول إن الوعي الذي طوّره

أهالي القطاع بالأحداث التاريخية ودورها في التهجير، مُضافاً إليه خبرتهم الذاتية بخصوص الهجرة، يبني ما يُشبه نظام مناعة تجاه مشروع التهجير، وخصوصاً ما ينبني منه على أسس نفسية؛ وهو ما يجعل تهجير المهجّرين معادلة تحتاج إلى جهود مضاعفة، على رأسها القتل والمجازر التي يحاول الاحتلال أن يأخذها إلى أقصى مدى ممكن منذ بدأت الحرب الأخيرة، ولم تُجدِ إلى الآن. كما أن أهالي القطاع عايشوا خبرةً فلسطينية لم يعايشها سواهم، من خلال حروب متكرّرة واشتباكات قبل تحرير القطاع، تطوّرت لتأخذ شكل حروب دامية بعد تحريره؛ وهو ما بنى لديهم حالة من البناء النضالي لذهنيّة هذا المجتمع بكليّته، وعلى مستوى الوسائل والأدوات، وعلى مستوى التوقّعات، وعلى مستوى الأفكار أيضاً. فالحالة النفسية والذهنية التي يمتلكها أهالي القطاع؛ يُضاف إليها تلك الصلة بين بنيتهم الاجتماعية وحركات المقاومة، وهي بنية غاية في التشابك؛ ذلك أن عشرات الآلاف من المُقاومين الفلسطينيين المُنتسبين للأجنحة العسكرية المختلفة هم أبناء المجتمع نفسه. بل إن أجيالاً من الفلسطينيين في الكفاح المسلّح بدأت تُسَلّم أجيالاً بعدها في غزة، ما يعني أن الصلة بين الاجتماعي والسياسي والعسكري هناك لا يمكن فَضّها بسهولة. فحين يتم الحديث عن تهجير الغزيّين، لا بدّ من فهم هذا الترابط العميق بين المقاومين والمجتمع، والذي يُصعّب من حالة التهجير وإنهاء الحالة والفكر النضالي. وكلّ هذه المُعادلات تحكي أن الاحتلال يواجه ظروفاً صعبة ومعقّدة في وجه مشروعه التهجيري، لا يجد من حلٍ أمامها سوى الاستمرار في التوحّش وارتكاب المجازر، والاستمرار بالضغط على العالم وعلى المنطقة للقبول بمشروعه، وهو الذي قد يأخذ كامل المنطقة إلى الانفجار.

5 – إشكاليات الهجرة الطوعيّة:

إن فكرة التهجير الطوعي من المناطق الفلسطينية التي احتلّتها "إسرائيل" عام 1967، هي فكرة قديمة مطروحة منذ ذلك الحين، تحت مبدأ أراضٍ محتلّة أوسع وعدد سكّان أقل. ومن أبرز تلك المحاولات، مشروع عام 1955، الذي اقترحته "إسرائيل" بدعم بريطاني وأميركي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في شمالي سيناء؛ لكنّه واجَه رفضًا مصريًا حازمًا بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ومعارضة شديدة من القيادة الفلسطينية. كما حاولت حكومة ليفي أشكول، منذ الستّينيات، تهجير سكّان غزة طَوعاً من خلال عرض حوافز مالية عليهم، ومساعدات لوجستية. وقال أشكول في إحدى الجلسات المسجّلة: "يجب أن يتم ذلك بهدوء، وبطريقة غير مباشرة، حتى لا نجذب انتباه العالم." أما وزير دفاعه آنذاك، موشيه ديان، فكان أكثر صراحة، إذ قال بلا مُواربة: "يجب أن يبقى

في قطاع غزة فقط ربع سكّانه؛ والبقيّة ينبغي أن يُزالوا بأي طريقة مُمكنة". ولم يكن ديان يتحدّث عن تنظيم حياة السكّان، بل عن استئصالهم وتقليص أعدادهم إلى الحد الأدنى، وعن ترحيل الأغلبيّة الساحقة بأي وسيلة كانت. أما يغال ألون، أحد كبار الشخصيات السياسية في ذلك الوقت، فكان يرى أن الحل الأمثل يكمن في سيناء، إذ قال: "يُمكننا توطين جميع لاجئي غزة هناك. فالمساحة في سيناء تكفي لهم، ويجب أن نبدأ فورًا". كما برَزت محاولات توطين الفلسطينيين في الأردن في الحقبة ذاتها، ممّا تسبّب بتصاعد التوتّر بين الفصائل الفلسطينية والنظام الأردني، وانتهت بأحداث سبتمبر/ أيلول الأسود عام 1970. وطرَحت الأمم المتحدة ودول غربية خططًا أخرى، مثل برامج التوطين الدولي عبر "الأونروا"، التي دَعت إلى توطين الفلسطينيين في دول مضيفة مقابل دعم مالي؛ لكنها قوبلت برفض حاسم من قِبَل اللاجئين الفلسطينيين الذين تمسّكوا بحقوقهم الوطنية، لا سيما حق العودة وحق تقرير المصير، ومن جانب الدول العربية التي رفضت تحميلها مسؤولية حل القضية على حسابها نيابة عن "إسرائيل" .

في المجال نفسه، تحدّث البروفيسور الإسرائيلي أور لافي عن الأساليب السريّة التي استخدمتها "إسرائيل" في محاولة تنفيذ خطّة التهجير الطوعي هذه، وتمثّلت بتشكيل لجان خاصة لتقديم مُغريات لإقناع السكّان بالمُغادرة، وإجراء دراسات لفهم أفكارهم وتوجّهاتهم. لكن الكاتب اعتبر هذه الأساليب غير عملية، ووصَفها بـ "جريمة حرب واضحة". وخَتم كلامه قائلًا بأن " .. ضم أجزاء فقط من قطاع غزة دون سكّانها الفلسطينيين من شأنه أن يؤدّي إلى العواقب الدبلوماسية نفسها للضم الكامل، في حين لا يُقَدّم أي فوائد استراتيجية حقيقية لإسرائيل." واستخلص في نهاية المقال بأن الإدارة التكنوقراطية المحلية، هي الخيار الأقل إشكالية من بين مجموعة الخيارات "غير الكاملة" التي تواجه "إسرائيل". وكما فشلت المحاولات السابقة، تُواجه "إسرائيل" اليوم تحدّيات مُشابهة تعيق تنفيذ أي خطّة تهجير طوعيّة، ممّا يجعلها تبحث عن خيارات أخرى، مثل الحكم العسكري، أو التهجير القسري التدريجي. وأشار المدير التنفيذي لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، تامير هايمان، إلى أن عودة أهالي شمالي القطاع إلى مناطقهم، ومن ثمّ إجلاؤهم مرّة أخرى، سيُواجه رفضاً من المجتمع الدولي. ووصَفه بأنه خيار غير عملي في جميع أنحاء القطاع؛ وحتى ضم شمال غزة وإنشاء مستوطنات هناك، ستترتّب عليه تكاليف تفوق الفوائد، مثل الاحتجاجات المحلية، والعزلة الدولية، والمقاطعة. "ثم خلص إلى القول: "يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت إعادة احتلال غزة تستحق العناء. يبدو أن الأمر ليس كذلك".

وزير مالية العدو، الإرهابي بتسلئيل سموتريتش، اعتبر أن قطاع غزة سيُفَرّغ من سكّانه وسيظل فيه من 150-100 ألف نسمة فقط. ولتحقيق ذلك، فإنّ على دولة الاحتلال أن تجد طريقة "لإقناع" أكثر من مليوني نسمة بمغادرة القطاع. إلّا أن هذه المقولة ووجِهت باعتراض مبدئي من قِبل العديد من المفكّرين والسياسيين، ووصِفت بأنها مجرّد خيال ليس له أي مضمون عملي؛ ولذلك من الأفضل الاهتمام بأفكار أقل شعبوية ولها إمكانية التنفيذ. وأوّلًا، وقبل أي شيء، إيجاد جسم عربي، أو فلسطيني أو دولي، يأخذ على عاتقه السيطرة المدنية على القطاع، ويمنع عودة "حماس" للحكم، أو إلقاء العبء على دولة الاحتلال، كما حدَث بعد عام 1967.

وفي السياق، نشَر البروفيسور الإسرائيلي أور لافي، المختص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مقالًا بعنوان ""هجرة طوعيّة" من غزة؟ لقد جَرّبت إسرائيل ذلك بالفعل"، على موقع "زمان يسرائيل" العبري، بتاريخ 2024/1/12 ، حاول فيه تفنيد فكرة "الهجرة الطوعيّة" المزعومة التي تتردّد في الطرح السياسي الإسرائيلي لتقرير مستقبل قطاع غزة وأهله. ويستعرض في سبيل ذلك خطّة للغرض ذاته، كانت حكومة الاحتلال بزعامة ليفي أشكول قد نفّذتها عقب حرب 1967 في قطاع غزة، وكيف انتهت بفشل ذريع. ويحمل المقال في طيّاته معلومات تاريخية، ومنها:

-أن مسعى تهجير أهالي قطاع غزة هو مسعى رافق الاحتلال منذ عام 1967، مع أنه في ذلك الوقت لم تكن فيه مقاومة فلسطينية، ولم تكن حركة المقاومة الإسلامية – حماس، وغيرها من فصائل المقاومة، قد تأسّست بعد.

-أن مشكلة الاحتلال الأساسية هي في الوجود الفلسطيني بحدّ ذاته، سواء أكان مُقاوماً أو مُسالماً؛ وهذا مُنسجم مع طبيعة المشروع الصهيوني الاستعماري الإحلالي الذي يهدف إلى السيطرة على الأرض بأقل عدد ممكن من أهلها.

-يكشف هذا المقال عن الأساليب التي يتّبعها الاحتلال لتهجير الشعب الفلسطيني تحت مُسمّى "الهجرة الطوعيّة"، التي هي مُمارسة قديمة من عمر الاحتلال نفسه. ومع أن هذا المقال يتحدّث بشكل أساسي عن قطاع غزة، فإن هذه المُمارسة نفسها طُبّقت في الضفة الغربية أيضاً.

-الواقع الحالي، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو أراضي 1948، يشير إلى أن الاحتلال لم يتخلّ عن هذه السياسة، ولكنه غَيّر وسائله. فبدَل الاعتماد على الحوافز المالية والمادية، أصبح يعتمد على وسائل أخرى لدفع الفلسطينيين للهجرة من تلقاء أنفسهم. ففي قطاع غزة، يُسهم الدمار والقضاء على كل مقوّمات الحياة، في

إرغام الفلسطينيين على الهجرة نظراً إلى انعدام إمكانية البقاء. وفي الضفة الغربية، يُسهم الاستيطان والظروف المعيشية الصعبة والحصار والتضييق على الأهالي وتصاعد عنف المستوطنين، في إقبال الفلسطينيين على الهجرة أيضاً. أما في الداخل المحتل، فتصاعد الجريمة في الوسط العربي، وانتشار العصابات الإجرامية، التي على أقل تقدير تتغاضى عنها حكومة الاحتلال، هي أدوات لدفع الفلسطينيين لترك بلادهم. وقد عَبّر وزير الاتصالات الإسرائيلي شلومو كارهي، مؤخّرًا، عن هذه السياسة، باقتباسه لقاعدة شرعية من الديانة اليهودية تقول: "أرغمه حتى يقول أنا أريد."

– مع كلّ الصخب الدائر حالياً حول فكرة "الهجرة الطوعيّة"، التي نادى بها سموتريتش في خطّته المعروفة بـ "خطّة الحسم" منذ عام 2017، وهي بالمناسبة تمثّل طرحاً سياسياً لدى العديد من السياسيين والمختصّين الإسرائيليين قبل أن يطرحها سموتريتش بوقت طويل؛ فتنفيذ الخطّة ليس مرهوناً بالإعلان الرسمي الإسرائيلي عن تنفيذها. فالذي يشير إليه المقال هو أن الاحتلال يسعى للحفاظ على سريّة خططه وتنفيذها بصورة تبدو طبيعية، دون أن يلفت الانتباه إلى مساعيه وخططه. ولذلك، من المهم مُراقبة ومُتابعة ما يحصل على الأرض، وليس ما يعلنه الاحتلال صراحة.

– يوضح الكاتب أن السبب الرئيس لفشل خطّة "الهجرة الطوعيّة" التي يتناولها هو رفض الفلسطينيين في قطاع غزة لفكرة الهجرة وترك أراضيهم، على الرغم من سيل الإغراءات المالية والمادية التي قُدّمت لهم لإقناعهم بالرحيل.

– من المهم التوضيح أن هدف الكاتب من مقاله هو إظهار أن فكرة "الهجرة الطوعيّة" التي يُنادي بها عدد من قادة الاحتلال غير قابلة للتنفيذ، لحثّ حكومة الاحتلال على إيجاد بدائل عن هذه الخطّة، حتى لا تضطر إلى إعادة احتلال القطاع والتورّط في إدارة الشؤون الحياتية للسكّان فيه؛ وهو عبء يدّعي الكاتب أن حكومة الاحتلال اضطرّت للاضطلاع به منذ عام 1967 حتى اتفاقية أوسلو 1993، في الوقت الذي لم تكن حكومة الاحتلال معنيّة بتحمّل هذا العبء الكبير.

6 – خاتمة:

في السنة الأولى بعد حرب 1967، أصبحت خطّة التهجير الطوعي للفلسطينيين من أرضهم هي السياسة المركزية لحكومة الاحتلال تجاه قطاع غزة بشكل خاص. وعَيّن رئيس الوزراء، ليفي أشكول، "عِداه سرني"

مسؤولة عن "مشروع الهجرة" هذا. وكانت سرني أرملة المظلّي أنتسو سرني، الذي حوصر وقُتِل في الحرب العالمية الثانية على يد النازيين، وكانت لها علاقات مع دول أوروبا، وعملت بعد "المحرقة" على البحث عن اللاجئين اليهود وإقامة مخيّمات لاستيعابهم. وقد حُدّدت مهمّة سرني، حينها، بتشجيع "الهجرة الصامتة" لسكّان قطاع غزة من خلال إيجاد دول مستعدّة لاستقبال اللاجئين وتقديم مُحَفّزات للفلسطينيين المُستعدّين للهجرة لتلك الدول. وكانت الدول المُستهدفة، بحسب الخطّة، لاستقبال اللاجئين المُهاجرين هي الأردن وممالك الخليج العربي و"كل دولة أخرى مستعدّة لاستقبالهم." وكانت الفكرة أن الهجرة ستُنفّذ بصورة طبيعية، كما هو مفترض، دون أن تُلاحَظ "بصمات أصابع" إسرائيلية في تنفيذها، وذلك لتجنّب ردّ فعل دولي ضدّ "دولة" الاحتلال. وقد كان رئيس الوزراء أشكول مُتورّطاً بشكل شخصي في الخطّة، وحصل على تحديث أسبوعي حول تطوّراتها وحول عدد الغزيّين الذين كانوا مُهتمّين بالهجرة. ونظراً إلى أن الفكرة كانت تتمحور حول إيجاد حالة من "الهجرة الصامتة"، فقد أسّست وحدة سريّة من شخصيات إسرائيلية ذات خلفيّة أمنيّة ممّن لديهم "معرفة عميقة بالمجتمع الفلسطيني والعقلية العربية". وكانت وظيفة أعضاء هذه الوحدة العمل بين سكّان قطاع غزة وإقناعهم بالهجرة الطوعيّة. وفي المقابل، أجرِيت أبحاث مُعمّقة واستطلاعات رأي في المجتمع الفلسطيني بهدف فحص احتمالات الاستجابة لعروض الهجرة هذه. واشتملت حوافز تشجيع "الهجرة الطوعيّة"، التي قُدّمت للغزيين تحت بند "سلّة الهجرة"، على منحة مالية ومساعدة لوجستية خلال عملية الهجرة، ومساعدة لمرّة واحدة خلال الهجرة نفسها (تكاليف السفر). ظلّت كلّ النشاطات المتعلّقة بتنفيذ الخطّة بعيدة عن الأنظار، لأن "دولة" الاحتلال خَشيت من التبعات الدولية إذا افتُضحت بأنها تنفّذ عملية كهذه.

وعلى الرغم من الموارد التي خصّصتها حكومة الاحتلال للخطّة، إلّا أنها مُنِيَت بفشل ذريع؛ إذ استطاعت سرني أن تجد عدداً من الدول الأوروبية المستعدّة لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها؛ ولكن المشكلة الكبرى كانت في إقناع اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم بجدوى الهجرة. فقد رفضت الغالبية العظمى من الفلسطينيين العرض المُقَدّم لها قطعياً. فلم تسحرهم حياة الرفاهية في الدول الأخرى مطلقاً؛ وأيضًا لم يتغلّب الحافز المالي على تطلّعهم الوطني بالتمسك بأراضيهم. وبينما كان الهدف الذي حدّدته حكومة الاحتلال هو هجرة 350 ألف لاجئ، أسفَرت النتيجة العملية في نهاية المطاف عن هجرة 20 ألف لاجئ فقط. وكانت النجاحات البسيطة، التي تمكّنت حكومة من الاحتلال من تحقيقها آنذاك، تتمثّل بالأساس في سفر الغزيّين من حاملي جوازات السفر الأردنية الذين استغلّوا الفرصة التي أتاحها تطبيق خطّة الهجرة الطوعيّة وانتقلوا للأردن. وأيضًا في سفَر نساء

غزيّات ممّن يعمل أزواجهن في دول الخليج ليلتئم شمل عائلاتهن، إذ مُنِحت الفرصة للنساء المتزوّجات من رجال يعملون في الخليج للالتحاق بأزواجهن ضمن الخطّة. وقد تبيّن أن لمّ شمل العائلات كان أحد وسائل الإقناع الأنجح لإقناع الغزيّين بالهجرة من أراضيهم؛ إلّا أن هذا النجاح النسبي بذاته كان أحد عوامل إيقاف خطّة الهجرة الطوعيّة، لأنه أدّى إلى افتضاح أمر الخطّة. إذ توجّهت مصر والأردن إلى الأمم المتحدة بشكوى ضدّ "دولة" الاحتلال، تتّهمها بتنفيذ عملية تهجير للفلسطينيين وبإجبار اللاجئين على التوقيع على تعهّدات بعدم العودة إلى قطاع غزة، أو كلّ الأراضي الفلسطينية. وادّعتا في الشكوى، أنه بهذه الطريقة أجبَرت دولة الاحتلال 35 ألف فلسطيني على الهجرة (ولكن الرقم المُتداول لدى حكومة الاحتلال كان أقل من ذلك بكثير، واعتبرت أن تضخيم الرقم يهدف إلى تلطيخ سمعتها الدولية). نوقشت الشكوى في الأمم المتحدة، ووجَدت "دولة" الاحتلال نفسها أمام ضغط دولي للسماح بهجرة عكسية للفلسطينيين أيضاً، أي لمّ شمل العائلات في قطاع غزة عن طريق السماح للفلسطينيين بالعودة من الأردن وغيره للاجتماع بعائلاتهم. وقد اضطرّت "دولة" الاحتلال للموافقة على ذلك، حتى تسمح لها دول العالم بالاستمرار بمشروعها (المُتَستّر تحت غطاء لمّ شمل العائلات). أدّى الإذن الإسرائيلي بلمّ شمل العائلات في قطاع غزة إلى عودة آلاف الفلسطينيين، الذين عَوّضوا، في الواقع، من ناحية عدديّة، جزءاً من أولئك الذين ترَكوا القطاع خلال عام 1968.

بعد وقت قصير من النقاش في الأمم المتحدة حول الشكوى المصرية –الأردنية، قرّرت "دولة" الاحتلال إنهاء مشروعها الطموح بتهجير سكّان القطاع طَوعاً. إذ بعد مرور سنة على بدء تطبيق الخطّة، والاستثمارات الضخمة التي ضُخّت فيها، لم تتحقّق أي نتائج عملية؛ فقد ظلّ 97% من سكّان قطاع غزة في أراضيهم، وتعرّضت دولة الاحتلال لإدانات وضغوط دولية على أثر تنفيذ خطّة التهجير. وفي تلك المرحلة، شرَعت دولة الاحتلال في إنشاء إدارة مدنية لقطاع غزة، وبدأت بالإدارة الكاملة لحياة الفلسطينيين؛ مع أنها لم تكن تنوي أن تتحكّم بكلّ سكّان القطاع المكتظ. وقد اضطرّت لذلك لأنها لم تُفلح في تهجيرهم. وفي المحصّلة، فإنّ تلك الفكرة الواعدة (على الورَق) التي هدَفت لتقليل عدد الفلسطينيين في قطاع غزة، لإنتاج وضع يُمكّن "دولة" الاحتلال من ضم القطاع بأقل عدد ممكن من سكّانه، كانت مُخالفة للواقع الذي كان بعيداً جداً عن طموحاتها. وبعد فشل خطّة التهجير، بدأت حقبة سيطرة "دولة" الاحتلال على قطاع غزة، وهو وضع بقِي على حاله حتى اتفاق أوسلو عام 1993. وخلال تلك السنوات التي سبقت اتفاق أوسلو، عرضت "إسرائيل" على مصر أن تتولّى إدارة قطاع غزة كجزء من "اتفاق السلام" بينهما الذي وُقّع عام 1978، ولكن المصريين رفضوا الفكرة رفضاً قاطعاً. ومشروع

"الهجرة الطوعيّة" المزعوم بعد حرب 1967 انتهى بفشل، وظلّ كيان الاحتلال فعلياً، على خلاف إرادته، يُسيطر سيطرة كاملة على سكّان القطاع. وفي ذلك الوقت، كان يعيش في قطاع غزة 450 ألف غزيّ. وفي عام 1993، عشيّة اتفاق أوسلو، كان فيه أكثر من مليون فلسطيني. أما اليوم، فعدد سكّانه أكثر من مليوني نسمة. وعلى الرغم من تراجع الحكومة الإسرائيلية عن تصريحاتها العلنية، عند بداية حربها في غزة، بشأن تهجير فلسطينيي غزة إلى مصر، إلّا أن مُراقبين يَرون أن السيناريو الإسرائيلي، بالتهجير القسري للفلسطينيين، ما يزال قائماً، بل أنه يمثّل الهدف الأكبر لإسرائيل في حربها الدائرة في غزة. ويرى مُراقبون فلسطينيون أنه ورغم وجود العديد من الأهداف المُعلنة لإسرائيل، والتي يتحدّث عنها قادتها العسكريون ليلَ نهار، إلّا أن الهدف المُستتِر، والذي لا يأتون على ذكره، يظل دائماً، التهجير القسري الجماعي للفلسطينيين ليس من غزة فقط، ولكن من الضفة الغربية أيضاً. والخطوات التي تتّخذها "إسرائيل" على الأرض، من عمليات قصف وتدمير لكلّ مُقَوّمات الحياة، لا تؤدي إلّا لخيار واحد، وهو دَفع فلسطينيي غزة والضفة دفعاً باتجاه الحدود المصرية أو الأردنية، وإجبارهم على الخروج قسراً أو طوعاً بحثاً عن حياة.